دور اللوبي السعودي والكردي في التأثير على السياسة الأمريكية حيال العراق

م. م. كرار أنور ناصر*
باحث من العراق

* باحث في مركز حمورابي ـ طالب دكتوراه ـ علاقات دولية.

مقدمة

تعد جماعات الضغط من العوامل المؤثرة على السياسية الخارجية الأمريكية، وهي عبارة عن أفراد يعملون في سبيل التأثير على قرارات الحكومة، وهناك شبه إجماع على أن (جماعة الضغط ــ اللوبي) تعرف بأنها جماعة منظمة تسعى إلى تحقيق مصالحها سواء أكانت المصالح لأعضائها أم للدول التي تُمثلها داخل الولايات المتحدة الأمريكية[1]، وتسعى جماعات الضغط بغية تحقيق أهدافها إلى وسائل عديدة، منها تعزيز علاقتها مع أعضاء السلطة التنفيذية وأعضاء السلطة التشريعية، وتهدف تلك الوسيلة للتأثير في صانعي القرارات عن طريق السلطة التنفيذية بواسطة تأييدها لقانون معين أو معارضتها لذلك في كافة المراحل التي يمر بها القانون، إذ إن جماعات الضغط تحاول تغذية السلطة التشريعية بفيض من المعلومات، بحيث يمكن أن تؤثر على توجيه مثل هذا التشريع لمصلحتها. ولا سيّما وان المؤسسة التشريعية في الكونغرس من الممكن أن تسمح لبعض جماعات الضغط بالتعبير عن آرائها أمام لجان الكونغرس مما يؤثر على صانعي القرارات، فهناك علاقة مباشرة وطردية بين جماعات الضغط وهذه اللجان مع الأخذ بالحسبان مصادرها المالية، ومن الطبيعي إن هذا الدور يزداد ويتعاظم كلما ازدادت هذه المصادر[2]. ومن الوسائل الأخرى التي تستعملها جماعات الضغط هي الرأي العام بغية تحقيق أهدافها، إصدار النشرات وتوزيعها وعقد الندوات وألقاء المحاضرات، واستعمال الإذاعة والتليفزيون إلى غير ذلك من وسائل الاتصال بالرأي العام.

(1) Khalil Marrar, The Arab Lobby and US Foreign Policy: The Two-State Solution, Routledge Research in American Politics, 2008, p10.

(2) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، ط1، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010) ص 319.

وتتأثر الولايات المتحدة الأمريكية في كثير من قراراتها بجماعات الضغط،

تبرز دور جماعات الضغط كأحد الجهات الفاعلة غير الرسمية التي تؤثر عملياً في صنع السياسية الخارجية الأمريكية.

فعلى الرغم من إن وزارة الخارجية تنفذ السياسة الأمريكية، إلا أن تلك السياسة هي من صنع بعض الجهات الفاعلة مثل البيت الأبيض، مجلس الأمن القومي، وزارة الخارجية، وزارة الدفاع، الكونغرس، مراكز الفكر الرأي، البيروقراطية، جماعات الضغط. لذلك فإن مراحل عملية صنع السياسية الخارجية الأمريكية تخضع في كثير من الأحيان إلى تأثير هذه الجهات الفاعلة، وتبرز دور جماعات الضغط كأحد الجهات الفاعلة غير الرسمية التي تؤثر عملياً في صنع السياسية الخارجية الأمريكية.

وقد تأخذ جماعات الضغط شكلاً رسمياً ويحدث في الولايات المتحدة، أو قد تقوم بمهامات جماعات الضغط ولكنها مسجلة تحت اسم أخر كمراكز أبحاث التي تمثل هي الأخرى جماعات ضغط، فهي لا تنتج دراساتها عبثاً وإنما تقوم ببعض الدراسات لجماعات ضغط مسجلة وجماعات مصالح ضخمة وإنها تقوم ببعض الدراسات لتحقيق أهداف محددة خاصة بمركز الدراسات ذاته[3]. ومن في دراستنا لاحظنا سعي الكثير من جماعات الضغط داخل الإدارة الأمريكية بدعم من السعودية وكذلك من إقليم كردستان للتأثير في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق وعليه سنوضح هذا التأثير على النحو الآتي:

(3) مجدي خليل، مفهوم جماعات الضغط ووضع مصر منها، صحيفة إيلاف الالكترونية15، تشرين الثاني، 2007، ينظر الرابط الآتي: http:// www.elaph.com/ElaphWeb/ ElaphWriter/2007/11/ 280148.htm# sthash.qJzVE2tx.dpuf

أولًا: المملكة العربية السعودية وجماعات الضغط الأمريكية

تملك السعودية نوعاً من التأثير في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط عن طريق نفوذها داخل جماعات الضغط الأمريكية، فعلى الرغم من أن اعتماد الاقتصاد الأمريكي على النفط السعودي قد تضاءل تدريجيا إلا أن الضغط السعودي داخل الولايات المتحدة لم يتضاءل بل توسع بصورة أكثر فاعليه وبطرق أكثر تنوعاً، منها إعطاء رواتب من الحكومة السعودية إلى مسؤولين سابقين في الكونغرس الأمريكي، مثل السناتور الأمريكي السابق نورم كولمان الذي يسعى إلى حد كبير لضمان المصالح السعودية في (واشنطن) وهو جمهوري من ولاية مينيسوتا الذي يقود واحدة من أكبر لجان تنظيم العمل السياسي في الولايات المتحدة (political action committee) وعمل هذه اللجنة هو جمع التبرعات لدعم

تملك السعودية نوعاً من التأثير في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط عن طريق نفوذها داخل جماعات الضغط الأمريكية.

تعتمد السعودية على العديد من المنظمات غير الربحية كمؤسسات الفكر والرأي المؤثرة في واشنطن لتمرير سياستيها.

المرشحين في الانتخابات الأمريكية أو للضغط لتبني تشريع معين في الكونغرس الأمريكي، ويرأس كولمان أكبر مجموعتين لتوجيه الأموال في انتخابات الكونغرس وهما مجموعة شبكة العمل الأمريكية (the American Action Network) وصندوق القيادة في الكونغرس (the Congressional Leadership Fund) وأنفقت المجموعتان هاتان ما يعادل 8 مليون دولار لتعزيز المرشحين الجمهوريين وأبعاد الديمقراطيين، في انتخابات الكونغرس في عام 2014، وهذا ما جعل لجنة العمل السياسي التي يرأسها كولمان تحتل المرتبة الثالثة من بين أكبر لجان العمل السياسي في الولايات المتحدة لعام 2014.[4]

فضلا عن ذلك، تعتمد السعودية على العديد من المنظمات غير الربحية كمؤسسات الفكر والرأي المؤثرة في واشنطن لتمرير سياستيها، على سبيل المثال يقول ايلي ليك كبير مراسلي الأمن القومي لصحيفة الديلي بيست الأمريكية «تلقى فريمان رئيس مجلس سياسة الشرق الأوسط وهو معهد أبحاث في واشنطن في عام 2007 تبرع بمليون دولار من الأمير الوليد بن طلال بن عبد العزيز آل سعود»[5]. فضلا عن مجلس سياسة الشرق الأوسط تمول السعودية معهد الشرق الأوسط، الذي شهد احد ابرز زملائه وهو روبرت فورد سفير أمريكي سابق أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ على ضرورة تسليح الجماعات المتمردة السورية، وتدعم السعودية أيضاً ما يعرف بمؤسسة هيلاري وتشيلسي كلينتون، ومتحف سميثسونيان فرير للفنون، وغيرها من مؤسسات الفكر والرأي الأمريكية، فقد كشفت جلسة إبعاد التهم عن وزير الدفاع الأمريكي تشاك هيغل الذي استقال مؤخراً من إدارة أوباما، أن المجلس الأطلسي الذي كان يرأسه هيغل في وقت سابق وهو مركز أبحاث ينصح المشرعين في الكونغرس الأمريكي حول السياسية الخارجية الأمريكية، قد رفض تبرعات من السعودية من بين حكومات أجنبية أخرى على الرغم من استمرار شكوك العديد من المسؤولين في قبولها[6].

ولا يقتصر الضغط السعودي في الولايات المتحدة على مؤسسات الفكر والراي، وإنما يمتد ليشمل شركات ومكاتب المحاماة في الولايات المتحدة للتأثير بصورة أكبر في الرأي العام الأمريكي ومن ثم السياسة الأمريكية، مثل شركة كورفيس (Qorvis - MSL Group) المعنية بإدارة سمعة الشركات

(4) Lee Fang, The Saudi Lobbying Complex Adds a New Member: GOP Super PAC Chair Norm Coleman, The Nation Magazine, September 18, 2014. At:

(5) وقد عدّ ذلك التبرع وفقا لبيان صحفي صدر في ذلك الوقت بانه بمثابة مشاريع مستقبلية لمجلس سياسة الشرق الأوسط، وعمل فريمان في ادرأه أوباما الأولى بالأشراف على تقديرات الاستخبارات الوطنية والتحليلات الأخرى التي تستند عليها سياسة الأمن القومي. للمزيد انظر: Eli Lake, Obama's intelligence pick linked to Saudi Arabia, The Washington Times, February 27, 2009. At: http://www.washingtontimes.com/news/2009/feb/27/obamas-intelligence-pick-linked-to-saudi-arabia/print/

(6) Lee Fang, The Saudi Lobbying Complex Adds a New Member: GOP Super PAC Chair Norm Coleman, op.cit.

والحكومات والأفراد[7]. وتعد علاقة السعودية مع شركة كورفيس متميزة وتعود إلى عام 2001، عندما وقع معها آنذاك السفير السعودي بندر بن سلطان صفقة بقيمة 2،3 مليون دولار لتحسين صورة السعودية بعد أحداث 11 أيلول2001، وبموجب ذلك أخذت شركة كورفيس تجري مقابلات وتدخل مناظرات في واشنطن لإعادة الأفضلية للملكة العربية السعودية نيابة عن الحكومة السعودية[8].

(7) انظر مهام شركة كورفيس على موقعها الرسمي: http://www.qorvis.com/about

(8) Lee Fang, The Saudi Lobbying Complex Adds a New Member, op.cit.

فضلا عن شركة كورفيس فإن الحكومة السعودية تعول على عدة شركات أخرى داخل واشنطن مثل شركة هوجان لوفلس Hogan Lovells، المعنية بمساعدة الشركات والمؤسسات المالية والجهات الحكومية في الأعمال القانونية دولياً ومحلياً[9]. وبموجب العقد السنوي مع السفارة السعودية في واشنطن تجنيّ شركة هوجان لوفلس 60 ألف دولار شهريا ما يعادل 720 ألف دولار سنوياً، وتوفر هذه الشركة الخدمات القانونية للسفارة السعودية بشأن التطورات السياسية حول البرنامج النووي الإيراني وتتولى أيضاً مسؤولية الرد على ما يتطلب الوضع في سوريا في ظل الأزمة الحالية، ووفقاً لوثائق تقدمت بها شركة هوجان لوفلس، تبين أن هذه الشركة قامت بترتيب اجتماعات نيابة عن الحكومة السعودية مع رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأمريكي إد رويس لمناقشة قضايا تتعلق بالسلام والأمن في الشرق الأوسط بشأن سوريا وايران والعراق. وبصورة عامة تتولى شركة هوجان مناقشة مجموعة واسعة من قضايا السياسية الخارجية في واشنطن نيابة عن سفارة السعودية بما في ذلك تقديم المشورة إلى صناع القرار بشأن الأنشطة السياسية التشريعية والتنظيمية في الولايات المتحدة، بصورة تخدم مصالح السعودية في منطقة الشرق الأوسط وعلى رأسها مواجهة صعود الشيعة في الشرق الأوسط، فضلا عن الحصول على ضمانات أمريكية للقيام بكل ما يرومون به في المنطقة[10].

(9) للمزيد عن مهام شركة هوجان لوفلس ينظر موقعها الرسمي على الرابط الاتي: http://www.hoganlovells.com/aboutus/overview/

تعد علاقة السعودية مع شركة كورفيس متميزة وتعود إلى عام 2001، عندما وقع معها آنذاك السفير السعودي بندر بن سلطان صفقة بقيمة 2,3 مليون دولار لتحسين صورة السعودية بعد أحداث 11 أيلول 2001.

(10) Lee Fang, The Saudi Lobbying Complex Adds a New Member: GOP Super PAC Chair Norm Coleman, op.cit.

وبحسب قاعدة بيانات قانون تسجيل الوكلاء الخارجيين (Foreign Agents Registration Act) في الولايات المتحدة الذي يقضي بأن تعلن جماعات الضغط عن تمويلها من الدول الأجنبية التي تدافع عنها داخل الولايات المتحدة، فقد دفعت السعودية نحو 100 مليون دولار لجماعات الضغط

والشركات والاستشاريين والمتخصصين السياسيين والاقتصاديين وللعلاقات العامة على مدى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين[11].

(11) للمزيد عن تمويل السعودية للشركات الأمريكية التي تعد من ابرز جماعات الضغط انظر: Jeffrey Goldberg, Fact-Checking Stephen Walt, The Atlantic, December 8, 2010. At: http://www.theatlantic.com/international/archive/2010/12/fact-checking-stephen-walt/67648/

ونتيجة لتأثير السعودية في جماعات الضغط نرى إن مؤسسات الفكر والرأي الأمريكية وعلى رأسها معهد واشنطن يحذر من المخاوف الخليجية من تسليح الولايات المتحدة للعراق. إذ يرى مايكل نايتس في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى تشكل المخاوف الإقليمية هاجساً أمريكياً من تسليح العراق، إذ يقول: «إن بيع المزيد من صفقات الأسلحة المتطورة إلى العراق في عهد المالكي يمكن أن يكون له أيضاً عواقب إقليمية نادراً ما يتم الاعتراف بها داخل دوائر الحكومة الأمريكية. فعلى سبيل المثال، يمكن لإيران ولدول أخرى ذات أغلبية سنية مثل السعودية أن تنظر إلى هذه المبيعات على إنها مؤشر على أن واشنطن تفضل الشيعة... وعلاوة على ذلك، فإنه بقدر ما ترى المملكة العربية السعودية وغيرها من ممالك الخليج أن الولايات المتحدة تقوم بتسليح الشيعة ضد السنة، فإنها قد لا تجد غضاضة ولا حرجاً في انتهاج سياسات لا توافق عليها الولايات المتحدة (على سبيل المثال، تسليح وتمويل الجماعات المتطرفة مثل الجبهة الإسلامية السورية وفقا لرأي الكاتب). وإنها قد لا ترى سبباً مقنعاً للوقوف بجانب مبادرات سياسية أمريكية مثل محادثات السلام الإسرائيلية الفلسطينية. فضلاً عن ذلك، قد يتعرض استقرار الأردن وغيرها من حلفاء الولايات المتحدة إلى الخطر وذلك إذا ما اعتقد سكان تلك الدول ذات الأغلبية السنية أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت عدوهم»[12].

ترى المملكة العربية السعودية وغيرها من ممالك الخليج أن الولايات المتحدة تقوم بتسليح الشيعة ضد السنة.

(12) Michael Knights, Why Iraq Should Get Apache Gunships, op. cit.

في المقابل لا نجد هناك توجهاً مماثلاً من أغلب مراكز الفكر والرأي الأمريكية، يدين أو يضع حد لتمويل المملكة العربية السعودية للجماعات المسلحة في سوريا والعراق وعلى الرغم من وجود دلائل على ذلك الدعم، إذ يقول ستيوارت ليفي وكيل وزارة الخزانة المسؤول عن تتبع تمويل الإرهاب في الولايات المتحدة: «إذا كان بأمكاني قطع تمويل الإرهاب ومن بلد واحد، سيكون من السعودية»[13].

(13) نقلا عن: Manfred Gerstenfeld, The Powerful Saudi Lobby in the United States, Arutz Sheva, Israel National News, November 28, 2011. At: http://www.israelnationalnews.com/Articles/Article.aspx/10908#.U-fxonJ_t12

وعلى الرغم من تزايد الشكوك في الولايات المتحدة حول دور السعودية في دعم الجماعات المسلحة في سوريا الذي ساعد بشكل مباشر أو غير مباشر

إن صواريخ m79 المضادة للدبابات التي استولى عليها تنظيم (داعش) في سوريا هي مماثلة لصواريخ m79 التي تم نقلها من السعودية إلى أفراد ما يعرف «بالجيش السوري الحر».

في صعود خطر تنظيم (داعش) وغيرها من الجماعات المسلحة المتطرفة، بيد إن السعودية لا تزال تعد في واشنطن كشريك لجهود الولايات المتحدة في القضاء على تنظيم (داعش). ففي تقرير نشره مركز أبحاث الصراع والتسلح في أيلول 2014، وجد إن صواريخ m79 المضادة للدبابات التي استولى عليها تنظيم (داعش) في سوريا هي مماثلة لصواريخ m79 التي تم نقلها من السعودية إلى أفراد ما يعرف «بالجيش السوري الحر»[14]. ومع ذلك اعتمدت الولايات المتحدة خططاً لرفع دور السعودية في حملة القضاء على تنظيم (داعش)، وقد تجسد ذلك في إعلان مسؤولين سعوديين في يوم 10 أيلول 2014 إن المقاتلين لمكافحة تنظيم (داعش) في سوريا سيتم تدريبهم وتجهزيهم في قاعدة عسكرية سعودية[15].

(14) Islamic State weapons in Iraq and Syria, Conflict Armament Research, London, First published in September 2014, p7.

(15) Lee Fang, The Saudi Lobbying Complex Adds a New Member, op.cit.

ويعزى سبب التغاضي الأمريكي عن السعودية فيما يخص قضايا تمويل الإرهاب، والديمقراطية وحقوق الأنسان، لكونها دولة موالية للغرب أو لما توفره من ثقل من الناحية الاستراتيجية، زد على ذلك بسبب تأثيرها الكبير على جماعات الضغط داخل الولايات المتحدة، ووفقاً لمجلة الإيكونيميست، «كل ملوك الخليج تنفق ثروات على شركات العلاقات العامة وجماعات الضغط حتى بدأ يقول مؤيدو الممالك العربية الغربيين، أن الشعب تحت ملكيات خيرة سعيد برؤية المعارضين المشاغبين الغربيين في الحبس، والأفكار الغربية حول حقوق الإنسان يعدونها غير مرغوب فيها، ولا تتلاءم معهم»[16].

(16) Gulf those annoying democrats, The Economist Newspaper, Sep 8th 2012. At: http://www.economist.com/node/21562256

كردستان وجماعات الضغط الأمريكية

يمكن القول إن إقليم كردستان العراق يسعى عن طريق مؤسسات ضغط قوية وحملة إعلامية ذكية في واشنطن للتأثير في السياسات الأمريكية بإزاء العراق، من أجل الحصول على مساعدات مالية وعسكرية أمريكية لتلبية احتياجاتهم على المدى القريب، ولدعم هدفهم على المدى البعيد المتمثل بإقامة دولة ذات سيادة في شمال العراق، وقد ازدادت هذه الحملات عقب سيطرة (داعش) على الموصل إذ استغلت آلة العلاقات العامة الكردية هذه النكسة بسرعة لتعزيز قضيتها في الولايات المتحدة[17].

(17) انظر Jay Solomon, Iraqi Kurd Officials Lobbying for Independence in Washington, The Wall Street Journal, July 3, 2014. At: http://online.wsj.com/articles/iraqi-kurd-officials-lobbying-for-independence-in-washington-1404407746

تشير ملفات للحكومة الأمريكية إلى أن حكومة إقليم كردستان تنفق أكثر من مليون دولار سنوياً على أكبر جماعات ضغط في واشنطن.

ويهدف الأكراد من تكثيف مساعيهم لدى مختلف دوائر صنع القرار الأمريكية للدفاع عن طموحاتهم تحسباً لأسوأ السيناريوهات في العراق، وإدراكاً كردياً لأهمية الولايات المتحدة في النظام الدولي، فضلا عن دورها للتأثير على السياسات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط.

وتشير ملفات للحكومة الأمريكية إلى أن حكومة إقليم كردستان تنفق أكثر من مليون دولار سنوياً على أكبر جماعات ضغط في واشنطن من بينها شركة باتون بوجس البارزة لإسماع صوت الأكراد في الدوائر الحكومية العليا ووسائل الإعلام، وبدعم من مسؤولين سابقين لهم اتصالات قوية مثل السفير الأميركي الأسبق في العراق زلماي خليل زاده[18]. فضلا عن ذلك يحتفظ الأكراد بعلاقة جيدة مع شركة باربور كريفث روجرز (The Barbour, Griffith and Rogers)، ويرجعون اليها الفضل في كسب 1,4 بليون دولار من أموال النفط مقابل الغذاء للحكومة إقليم كردستان[19]. وتعمل هذه الشركة أيضاً على بث إعلانات مشروع «العراق الآخر» الذين يسعون من خلاله إلى إقامة علاقات عاطفية كردية مع المواطنين الأمريكان وذلك عن طريق إعلانات في قنوات الأنباء الوطنية تروج لشخصيات إنجيلية مهمة عاشت في كردستان[20].

إن سعي إقليم كردستان للتأثير في صناع القرار في واشنطن أخذ يؤثر في سياسية الولايات المتحدة بإزاء العراق، ومن في ملاحظات سريعة على مراكز الفكر والرأي الأمريكية التي تعد الصوت المسموع داخل واشنطن، يتبين لنا مدى التأثير الكردي في سياسات الولايات المتحدة بإزاء العراق.

فبعد أن اعلن تنظيم (داعش) «الخلافة» عقب سيطرته على الموصل، حذر رئيس الوزراء السابق نوري المالكي «من أن البلاد المجاورة لن تكون أمنة اذا لم يتم إيقاف تنظيم (داعش) في العراق»، ودعا زعماء العشائر السنية إلى العودة لرشدهم والانضمام إلى محاولته لخلق حكومة أكثر شمولا في بغداد، إلا إن دعوات رئيس الوزراء لم تلاقِ قبولاً أمريكياً ولا سيّما بعد تصريحات فؤاد حسين رئيس هيئة أركان إقليم كردستان في واشنطن بأن الأزمة هي نتيجة لتصاعد العنف من قبل السنة على مدى الأسابيع الماضية، والذي اكد إن العراق أصبح بالفعل مقسماً إلى «ثلاث ولايات مع ثلاثة أنظمة

(18) Missy Ryan and Mark Hosenball, Kurds use well-oiled lobbying to plead for help in Washington, Reuters, Aug 7, 2014. At: http://www.reuters.com/article/2014/08/07/us-kurdistan-independence-lobbying-idUSKBN0G70BS20140807

(19) Rajiv Chandrasekaran, Kurds Cultivating Their Own Bonds With U.S., Washington Post, April 23, 2007.

(20) Diane Farsetta, Moving Foreign Investment Forward: A Strange PR Pick for Iraqi Kurdistan, The Center for Media and Democracy, September 27, 2006.See more at: http://www.prwatch.org/node/5224#sthash.17Kn1P1i.dpuf

مختلفة»[21]. وعلى وفق هذه الرؤية أصبح العديد من المسؤولين من إدارة أوباما يرون إن حكومة المالكي التي يهمين على عليها الشيعية قد أثارت حالة التمرد السني في العراق[22].

وبناء على ذلك، نجد إن الموقف الأمريكي من العراق بعد الأزمة الأمنية في الموصل قد تأثر بذلك التوجه. إذ قال الرئيس أوباما في تصريحات لمحطة «سي آن آن» غداة إعلانه أرسال 300 مستشار من القوات الخاصة إلى العراق في يوم 21 حزيران 2014، بعد الأزمة الأمنية في الموصل: «أن أي لجوءٍ إلى القوة العسكرية الأميركية لن يساعدَ العراق على النهوض إذا لم يعمل قادتُه السياسيون على توحيد البلاد». وأضاف «إن الصراع الدائر في العراق هو نتيجة لُلانقسامات الطائفية التي سُمِحَ لها بالتفاقم وإن حلّ هذه الخلافات يعود إلى الشعب والزعماء العراقيين، وشدد أوباما على أن الدعمَ الأمريكي سيكون محدوداً ومشروطاً، قائلا إن عدمَ الاعتراف بمخاوفِ الأقليات فضلاً عن الغموض في تشكيل الحكومة بعد الانتخابات تَـرك العراق عرضة لُلمخاطر»[23].

وبعد قرار الرئيس الأمريكي باراك أوباما بأرسال 300 مستشاراً لمساعدة العراق، أعلن في يوم 8 أب 2014، حينما تفاقم خطر (داعش) في شمال العراق «بأنه قرر شن غارات جوية محددة الأهداف على مسلحي تنظيم الدولة الإسلامية في شمالي العراق إذا استهدفوا مصالح الولايات المتحدة هناك»[24].

ولعلنا لا نجانب الصواب إذا قلنا، إن عزم الولايات المتحدة على شنّ غارات جوية في شمال العراق لم يكن بعيداً عن المصالح الوثيقة بين الأكراد والولايات المتحدة، فكردستان تسعى إلى حد كبير في تحقيق المصالح الأمريكية في حين يختلف ذلك التوجه مع الحكومة الاتحادية في أثناء رئاسة نوري المالكي.

فعلى الرغم إن الرئيس أوباما ترك خيارات مفتوحة لمزيد من التدخل في العراق إذ قال: «إننا سوف نكون على استعداد لعمل عسكري موجه ودقيق، إذا ما قررنا بأن الوضع على الأرض يتطلب ذلك.» إلا إن الرئيس أوباما تجاهل طلب رئيس الحكومة العراقية السباق نوري المالكي في حزيران 2014 بتقديم مساعدة أمريكية لمواجهة تقدم المسلحين في شمالي العراق[25].

(21) Guy Taylor, Iraqi Kurds seek independence but with voice in Baghdad, The Washington Times, July 2, 2014. Read more: http://www.washingtontimes.com/news/2014/jul/2/iraqi-kurds-seek-independence-but-with-voice-in-ba/?page=all

(22) ibid

(23) Mark Landler and Michal. R. Gordon, U.S. to Send Up to 300 Military Advisers to Iraq, The New York Times, JUNE 19, 2014. At: http://www.nytimes.com/2014/06/20/us/obama-to-address-nation-on-iraq-crisis.html

(24) Obama Vows To Continue Iraq Airstrikes 'If Necessary', 8 August 2014. At: http://usdailynews.us/news/obama-vows-to-continue-iraq-airstrikes-if-necessary

(25) Eli lake, U.S. Taps Old Allies for New Iraq War, The Daily Beast, World News, 06.19.2014. At: http://www.thedailybeast.com/articles/2014/06/19/u-s-turns-to-old-frenemies-for-new-iraq-war.html

وهذا يبن إلى حد كبير دور كردستان للتأثير في السياسة الأمريكية بإزاء العراق وذلك لقدرتها على إيصال صوتها إلى صناع القرار الأمريكان عبر جماعات الضغط، ويبدو أن إدارة الرئيس أوباما ونتيجة لعدم توافق سياسات الحكومة العراقية مع سياستها، ونتيجة لتوتر العلاقات بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان تحاول استعمال جو الأزمة لحثّ رئيس الوزراء نوري المالكي المنتهية ولايته وقتئذ على تقديم بعض التنازلات ذات الصلة بتشكيل أوسع للحكومة العراقية المقبلة[26]، بما يضمن مصالح إقليم كردستان.

(26) Gregory Gause, Can Iraq Survive the ISIS Storm, The Council on Foreign Relations, Interviewee Brookings Institution Doha Center, June 17, 2014. At: http://www.cfr.org/iraq/can-iraq-survive-isis-storm/p33143

أما على صعيد تسليح العراق مثلا نجد أن هناك صوتاً كردياً داخل مراكز الفكر والرأي الأمريكية يحذر من تسليح العراق، بسبب مخاوف كردية من هذا التسليح. ففي معهد واشنطن الذي يسعى لتعزيز فهم متوازن وواقعي للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ودعم السياسات التي تضمن سلامتها، يقول مايكل نايتس وهو متخصص في شؤون العراق، في مقال له عن تسليح العراق «بأن الأكراد العراقيين لديهم أسباب منطقية أكثر إقناعاً تجعلهم يعارضون صفقات بيع طائرات الأباتشي.» «فلا تزال في أذهان العديد منهم ذكريات مؤلمة لمروحيات صدام حسين الروسية التي استعملت بعضها في هجمات الإبادة الجماعية بالأسلحة الكيميائية». «واليوم، توجد مجموعة من طائرات «الأباتشي AH-64s» مزودة بتجهيزات قتالية ثقيلة يمكن أن تدمر أي مراكز دفاعية لقوات «البيشمركة» الكردية إذا سعت بغداد إلى إبعاد السيطرة الكردية على المناطق المتنازع عليها قبل حكومة إقليم كردستان»[27].

الأكراد العراقيين لديهم أسباب منطقية أكثر إقناعاً تجعلهم يعارضون صفقات بيع طائرات الأباتشي.

(27) Michael Knights, Why Iraq Should Get Apache Gunships, op. cit.

ويشير الكاتب نفسه في مقالة أخرى بعنوان «ما تحتاجه فعلاً قوات البيشمركة الكردية في العراق» قائلا: «بالتأكيد يجدر بالولايات المتحدة أن تدعم حلفاءها التاريخيين ـ أي أكراد العراق ـ في هذه المعركة... وسط صخب الأصوات المطالبة بتدخل واشنطن لتسليح البيشمركة» ويضيف في موضع آخر «إن الطريقة الأبسط لضمان الدعم اللوجستي والإعانة من الولايات المتحدة هي أن تتلقى البيشمركة الأسلحة والآليات الأمريكية وتستعملها. وعلى وجه الخصوص، هناك حاجة ماسة لمعدات مثل الصواريخ الخفيفة المضادة للدبابات وأجهزة اللاسلكي ومعدات الرؤية الليلية والدروع الواقية»[28].

(28) Michael Knights, What Iraq's Kurdish Peshmerga Really Need, Policy Watch 2299, The Washington Institute, August 7, 2014. At: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/what-iraqs-kurdish-peshmerga-really-need

وبخصوص التمويل العسكري الأمريكي لقوات البيشمركة الكردية، فقعب النقاشات التي جرت مع وفد حكومة إقليم كردستان والذي ضم كل من فؤاد حسين رئيس ديوان رئاسة إقليم كوردستان وفلاح مصطفى مسؤول العلاقات الخارجية في حكومة الإقليم، يوم 17 أيلول 2014 في جلسة اجتماع للاستماع إلى وزير الخارجية الأمريكي لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس بخصوص «استراتيجية الولايات المتحدة للقضاء على تنظيم (داعش) في العراق وسوريا». والتي حضرها كل من الرئيس الأمريكي باراك أوباما ووزير الخارجية جون كيري وأعضاء مجلس الشيوخ جون ماكين، وروبيرت مينينديز، فضلا عن «بوب كروكر»، وجرى في الاجتماع التباحث حول المساعدات الاقتصادية والمادية الأمريكية إلى حكومة إقليم كوردستان وقوات والبيشمركة[29].

وعقب مشاركة الوفد الكردي بيومين طرح أحد كبار أعضاء الكونغرس الأمريكي وهو دانا روراباكر، تشريعاً في 19 أيلول يدعو الرئيس الأمريكي إلى تسليح قوات البيشمركة الكردية[30]، فضلاً عن ذلك قام أحد كبار أعضاء الكونغرس الأمريكي ورئيس لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأمريكي إد رويس في 10 تشرين الثاني 2014، بطرح قرار يعبر عن «رأي الكونغرس» دعا فيه الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى «تزويد حكومة إقليم كردستان مباشرةً بالأسلحة التقليدية المتقدمة وبالتدريب والخدمات الدفاعية بصورة عاجلة ومؤقتة.» ويحث مشروع القرار الرئيس السماح لحكومة إقليم كردستان بأن تستلم مباشرةً المعدات الأمريكية من «أسلحة مضادة للدروع، وآليات مدرعة، ومدافع طويلة المدى، وذخائر ونظم أسلحة يستلزم تشغليها طاقم عمل، وتجهيزات آمنة للقيادة والتواصل، وخوذات، ودروع واقية للبدن، ومعدات لوجستية، ومعدات دفاعية فائضة، وغير ذلك من المساعدات العسكرية التي يعدها الرئيس مناسبة»، وذلك لمدة ثلاث سنوات[31].

في حين رفضت الولايات المتحدة في وقت سابق تقديم المعونة العسكرية إلى العراق، فقد ذكر رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي (وهو الذي رفض ترتيبات بيع أو تأجير الأسلحة إلى العراق في عام 2014) السيناتور روبرت مينينديز (ديمقراطي من ولاية نيو جيرسي)، «أن رئيس الوزراء نوري المالكي(وقتئذ) قد يستعمل هذه الطائرات ضد

(29) انظر تفاصيل مشاركة وفد إقليم كردستان في الولايات المتحدة في اجتماع الاستماع إلى وزير الخارجية الأمريكي، على الموقع الرسمي لدائرة العلاقات الخارجية لحكومة إقليم كردستان، 18 أيلول 2014. ينظر الرابط الاتي: http:// dfr.krg.org/a/d.aspx?l=14&a=44054

(30) Michael Knights, Iraqi Kurdistan: The Middle East's Next 'Little Sparta' The Washington Institute, November 23, 2014. Also available on at: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/iraqi-kurdistan-the-middle-easts-next-little-sparta

(31) ibid

(خصومه السياسيين)، حتى وان كان استعملها ضد التهديدات الأمنية الحقيقية مثل جماعة «الدولة الإسلامية في العراق والشام».[32]

(32) Michael Knights, Why Iraq Should Get Apache Gunships, Policy Watch 2191, The Washington Institute, January 13, 2014. At: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/why-iraq-should-get-apache-gunships

وفي زيارة أخرى لوفد كردي يضم كل من فؤاد حسين رئيس ديوان رئاسة إقليم كوردستان وفلاح مصطفى مسؤول العلاقات الخارجية في حكومة الإقليم في يوم 20 تشرين الثاني 2014 جرى ممارسة العديد من الضغوط الكردية على قادة الكونغرس الأمريكي ومراكز الأبحاث الأمريكية متلمسا دعمهم لتوطيد أواصر العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة وحكومة إقليم كردستان[33]. وعقب هذه الزيارة بيومين تصدرت منشورات معهد واشنطن لدراسة الشرق الأدنى مقالة للباحث مايكل ناتيس بعنوان «كردستان العراق: هل تصبح «إسبرطة الصغيرة» في الشرق الأوسط» وذلك في إشارة ثناء على شريك عسكري ناشئ تيمّناً بدولة المدينة الإغريقية القديمة التي كانت محط احترام ووقار بفضل جيشها القليل العدد والعالي القدرة». إذ يرى مايكل ناتيس «إن كردستان تسعى جاهدة لتصبح «إسبرطة الصغيرة» التالية. فلطالما كانت القوات القتالية الكردستانية المعروفة بـ(البيشمركة) محط استحسان وثقة لدى الجيش الأمريكي، وها هي كردستان العراق تظهر كمنصة لا مثيل لها تنطلق منها العمليات التي يشنها الغرب ضد تنظيم (داعش) إذ توفر لهذه العمليات قواعد آمنة مع سهولة النفاذ إلى الموصل وشرق سوريا وأكثر من ألف كيلومتر من الجبهة الأمامية لتنظيم (داعش) داخل العراق.»[34].

(33) ibid

(34) ibid

وهذا التصوير للقدرات القتالية الكردية داخل واشنطن يحاول إظهار أهمية كردستان في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية لمحاربة الإرهاب في الشرق الأوسط، والسعي إلى تطوير هذه القدرات لتكون فاعلة في صد الإرهاب التي تسعى الولايات المتحدة إلى الحد من تأثيره في الشرق الأوسط.

تصدرت منشورات معهد واشنطن لدراسة الشرق الأدنى مقالة للباحث مايكل ناتيس بعنوان كردستان العراق: هل تصبح «إسبرطة الصغيرة» في الشرق الأوسط.

وبالفعل لم يغادر الوفد الكردي من واشنطن إلا بعد تقديم مشروع قرار إلى الكونغرس الأمريكي المرقم (5747) من قبل رئيس لجنة الشؤون الخارجية أيد رويس، وعضو الكونغرس أليوت أنكل، وتم المصادقة على هذا القرار من قبل الحزبين الديمقراطي والجمهوري في مجلس النواب

الأمريكي، ويدعو هذا القرار إلى «منح الصلاحيات للحكومة الأمريكية بأرسال المستلزمات العسكرية والأسلحة إلى قوات البيشمركة بشكل مباشر وتدريبها بعيدا عن الحكومة الاتحادية» بحجة «أن جميع المستلزمات العسكرية التي تصل إقليم كوردستان والتي تمر عبر بغداد، تجعل عملية وصول الأسلحة الثقيلة للقضاء على تنظيم (داعش) بطيئة ومحدودة»[35].

أما على صعيد استقلال كردستان، يمكن القول إن هذا المطلب بدأ يتجلى بشكل أكثر وضوحاً في مراكز الفكر والرأي الأمريكية بعد أجراء الانتخابات البرلمانية الثانية عام 2010 في العراق، وأصبح هناك اتجاه عام في العديد من المقالات والأبحاث الصادرة من مراكز الفكر الأمريكية يؤكد على إن اضطراب الأوضاع السياسية داخل العراق تمهد لاستقلال كردستان. ويسعى الكثير من المسؤولين الأمريكيين لإيصال هذه الرؤية لدوائر صنع القرار في الولايات المتحدة مثل السفير الأمريكي الأسبق في العراق زلماي خليل زاده، وكين بولاك وهو مسؤول مخابرات أمريكي سابق يعمل حالياً في معهد بروكنجز بواشنطن. ويقول كين بولاك في هذا الصدد «إن تقدم (داعش) في الشهرين الأخيرين جعل احتمالات استقلال الأكراد أقوى من ذي قبل». وأضاف «إنه يوفر فرصة للأكراد كي يقولوا لبقية العالم .. انظروا كيف يمكن أن تتوقعوا أن نبقى جزءاً من العراق؟ إننا لا نريد مطلقا أن نكون جزءا من العراق.»[36]

منح الصلاحيات للحكومة الأمريكية بأرسال المستلزمات العسكرية والأسلحة إلى قوات البيشمركة بشكل مباشر وتدريبها بعيدا عن الحكومة الاتحادية.

وعقب الاتفاق الذي جرى مؤخراً بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان حول تقاسم عائدات النفط، يرى بولاك، «تزامنا مع عمل الأكراد الجدي في بناء قدراتهم العسكرية فإن الاتفاق الأخير سيعمل على توسيع قدرات الإقليم الإنتاجية والتصديرية، وعندما يحصل ذلك ستكون كركوك ضمن نطاقهم مما يجعل الاستقلال الاقتصادي ممكناً في تلك الرحلة». ويرى بولاك أنه «مع نفط كركوك يستطيع الإقليم تصدير ما يقارب 500000 برميل يومياً وهذا أكثر من كافٍ لتلبية احتياجاتهم المالية إذا ارتفعت الأسعار إلى 100 دولار للبرميل الواحد. وطالما بقيت أسعار النفط منخفضة في المرحلة المقبلة فإن الأكراد لا يكونون مستقلين ذاتياً حتى مع إنتاج كركوك. ولكن من المحتمل أن تنتعش أسعار النفط وأن تضاف حقول جديدة في الإقليم على المدى الطويل. وهذا يعني أن وجود كركوك تحت سيطرة حكومة إقليم كردستان ينبغي أن يُستغله

(35) للمزيد حول تفاصيل زيارة الوفد الكردي إلى واشنطن وحول مشروع قرار المرقم (5747)، انظر الموقع الرسمي لدائرة العلاقات الخارجية في حكومة إقليم كردستان على الرابط الاتي: http://dfr.krg.org/a/d.aspx?l=14&a=44303

(36) نقلا عن: Missy Ryan and Mark Hosenball, Kurds use well-oiled lobbying to plead for help in Washington, op. cit.

الإقليم لترصين البناء الاقتصادي للإقليم تمهيداً للاستقلال»[37].

ويبدو إن الولايات المتحدة تسعى لتمهيد هذا الاستقلال، فقد تغيرت سياستيها تجاه إقليم كردستان بعد سقوط الموصل إذ عارضت الولايات المتحدة في البداية تصدير النفط من إقليم كردستان خارج سيطرة الحكومة الاتحادية، إلا إن سيطرة كردستان على منابع النفط الغنية في كركوك بعد سيطرة تنظيم (داعش) على الموصل أتاح لواشنطن أن توظف كردستان بدلاً من أن تعاقبها وأصبحت تغض النظر عن الصادرات الكردية خارج نطاق الحكومة المركزية[38]، ويبدو إن ابتعاد الولايات المتحدة عن موقفها السابق بخصوص رفضها تصدير النفط من كردستان بعيدا عن الحكومة الاتحادية هو ما وضع الأخيرة في مازق ولا سيّما بعد الأزمة الأمنية في الموصل مما ولد ضغطاً جرى بموجبه التوصل للاتفاق الأخير بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية.

(37) Kenneth M. Pollack, Five Reasons for the Iraqi-Kurdish Oil Deal, The Brookings Institution, December 3, 2014.

(38) للمزيد عن تغير سياسة الولايات المتحدة بعد الأزمة الأمنية في الموصل انظر: Gareth Stansfield, Kurdistan Rising: To Acknowledge or Ignore the Unraveling of Iraq, Middle East Memo, Number 33, The Brookings Institution, July 2014. P6

أما السفير خليل زاده ففي مقالة نشرت له في 13 تموز 2014 في صحيفة النيويورك تايمز بعنوان «استعدوا لاستقلال كردستان»، يقول: «في حال فشلت الحكومة المركزية في منح تنازلات مُقنعة للسنة والأكراد، فسوف يندفع الكرد باتجاه السيادة والاستقلال وهُم جادون في ذلك، وعلى المجتمع الدولي التكيف مع هذا الواقع الجديد». ويضيف إن «الحجج التي طرحتها كردستان للانفصال معقولة، فهي أكثر استقراراً وازدهاراً وأكثر تسامحاً من باقي أجزاء العراق، والحكومة المركزية غير قادرة على حماية شعبها، وسوف لن تكون قادرة على القيام بذلك في المستقبل المنظور، وهناك ما يقرب من مليون عراقي بما في ذلك العديد من المسيحيين لجأوا إلى كردستان». في إشارة إلى إن إقليم كردستان يرعى المسيحيين. ويرى خليل زادة في ظل هذه الأوضاع «إن أفضل سيناريو للعراق هو إقامة بلد لا مركزي مع نظام اتحادي في المناطق ذات الأغلبية العربية، والعمل ضمن اتحاد كونفدرالي مع كردستان، وبديل ذلك هو حرب أهلية شيعية ـ سنية، وظهور كردستان مستقلة.» ويشير زاده «على واشنطن أن تتكيف مع هذا الواقع الجديد»، ويرى «على الرغم من أن واشنطن لن تتخلى عن جهود مساعدة العراق في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، لكنها يجب أن تفكر جدياً في بدائل واقعية إذا ما انهار العراق،

أفضل سيناريو للعراق هو إقامة بلد لا مركزي مع نظام اتحادي في المناطق ذات الأغلبية العربية، والعمل ضمن اتحاد كونفدرالي مع كردستان.

ومهما حدث، فإن تعزيز العلاقات مع كردستان الآن سوف يخدم المصالح الأمريكية المقبلة»[39].

ولا حاجة بنا إلى القول، إن الصوت الكردي داخل الولايات المتحدة بدأ يرتفع، وان استمراره لا يؤثر فقط على سياسية الولايات المتحدة بإزاء العراق فحسب، بل ينذر بتفكك العراق وتقسيمه. ويبدو إن هناك رغبة كردية حثيثة في خلق مزيد من المصالح الغربية في كردستان[40]. وذلك بحسب قول ممثل إقليم كردستان في واشنطن «قباد الطالباني» وقتئذ ـ وحاليا نائب رئيس حكومة الإقليم ـ «نطمح اللوبي الكردي إلى الوصول إلى علاقة استراتيجية ومؤسساتية كالتي يتمتع بها الكيان الصهيوني وتايوان في الولايات المتحدة»، ويضيف قائلا: «لا يهم أي حزب سيكون في السلطة في واشنطن. . .الحكومة الأمريكية لن تتخلى عن أي من هاتين الدولتين، ونحن نسعى إلى أن نحصل على حماية مماثلة» مضيفاً: «لقد بقينا مركونين على الجانب لفترة طويلة»[41].

وتعزى تلك الرغبة الكردية في تعزيز التواصل مع واشنطن، لسببين لإيجاد مبرر دائم للولايات المتحدة والغرب لحماية كردستان من أي أخطار داخلية أو إقليمية تتهدد الإقليم، والدفاع عن المصالح الكردية والترويج لاستقلال إقليم كردستان، وان تحقيق ذلك لا يكون بمعزل عن استقطاب جماعات الضغط المؤثرة في واشنطن، فضلا عن إطلاق حملات لاستهداف الرأي العام الأمريكي والترويج للاستقلال. ويتولى مكتب حكومة إقليم كردستان في واشنطن على عاتقه تحقيق تلك الأهداف عبر التركيز على «تمويل الأنشطة الشبابية في الجامعات الأمريكية فضلا عن تأهيل متدربين أكراد في مكاتب الكونغرس المهمة ومؤسسات الفكر والرأي في واشنطن»[42].

ثالثاً: العراق وجماعات الضغط الأمريكية

يعزى سبب خضوع الولايات المتحدة لتأثير جماعات الضغط بمختلف أنواعها، إلى غياب الصوت العراقي داخل الولايات المتحدة، فضلا عن أن هناك صورة غير مرغوبة في الولايات المتحدة تجاه العراق، ويذكر في هذا الصدد مايكل روبن وهو باحث في مؤسسة المشروع الأمريكي» لكل من حكومة إقليم كردستان وزعيم ائتلاف العراقية أياد علاوي[*]. لوبي يعمل داخل الكونغرس وكذلك ضمن الإعلام الأمريكي. . . . وبسبب موقف الولايات المتحدة من إيران وحزب الله فإن مناهضي الحكومة العراقية

(39) Zalmay Khalilzad, Get Ready for Kurdish Independence, The New York Times, JULY 13, 2014. At: http://www.nytimes.com/2014/07/14/opinion/iraqs-urgent-need-for-unity.html?_r=1

(40) عن هذه الرغبة انظر: حملة كردية في الولايات المتحدة لنيل التأييد والحماية لكردستان، صحيفة الاتحاد، الصحيفة المركزية لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني. انظر الرابط الاتي: http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=25596

(41) نقلا عن: Rajiv Chandrasekaran, Kurds Cultivating Their Own Bonds With U.S., op.cit.

(42) نقلا عن قباد طالباني، نجل الرئيس العراقي جلال طالباني، والممثل السابق لحكومة إقليم كردستان في واشنطن، والذي يشغل حاليا منصب نائب رئيس وزراء حكومة كردستان. انظر: Qubad Talabani, The Kurdish Lobby, Qubad's Blog, 01 May 2009. At: http://qubadsblog.com/2009/05/the-kurdish-lobby/

(*) لقد اظهر تقرير أمريكي أن زعيم القائمة العراقية أياد علاوي قد تعاقد في عام 2007 بعد خروجه من سدة رئاسة الحكومة مع شركة ترويج وعلاقات عامة أمريكية كلوبي يعمل داخل دوائر صنع القرار الأمريكي بعقد بقيمة 600 ألف دولار سنوياً وهذه الشركة (The Barbour, Griffith and Rogers «BGR») وهي شركة لها نفوذ واسع في البيت الأبيض، وظيفتها أن تقويم بتصوير رئيس الوزراء نوري المالكي وقتئذ كرجل ضعيف وطائفي ويخدم المصالح الإيرانية، وان وجوده في السلطة لا يناسب المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط. عن حيثيات هذا التقرير انظر: Diane Farsetta, Republican Lobby Firm BGR Undercuts Iraqi Leader al-Maliki, the Center for Media and Democracy, August 23, 2007.- and see more: Diane Farsetta, Who's Footing Allawi's Lobbying Bill, the Center for Media and Democracy August 30, 2007. See more at: http://www.prwatch.org/node/6394#sthash.2nLAaSlz.dpuf

ينجحون في التغلغل في واشنطن، إذ إن الجهود التي تبذلها حكومات كل من السعودية وتركيا وقطر في إيصال الرسالة الطائفية بين الأوساط الأميركية المؤثرة، وانتقاد الحكومة العراقية في كل مناسبة يلتقون فيها بمسؤولين أميركيين، جعل حتى أصدقاء العراق التقليديين داخل الكونغرس ينقلبون ضده، وسرُّ ذلك يكمن في أن الصوت الوحيد الذي لا يمكن سماعه باستمرار في واشنطن هو صوت الحكومة العراقية»[43]. زد على ذلك، حتى أن بعض الساسة الأمريكان يفضلون عدم ذكر اسم العراق في الكثير من القضايا. ويذكر في هذا الصدد روبرت ساتلوف المدير التنفيذي لمعهد واشنطن «يود قليل من صناع السياسات ذكر كلمة «العراق» في المحافل العامة لأنها توحي في الأذهان بذكريات سيئة من العقد الماضي»[44].

(43) Michael Rubin, Iraqi diplomacy has no voice in Washington, American Enterprise Institute for Public Policy Research, November 01, 2012. At: http://www.aei.org/article/foreign-and-defense-policy/regional/middle-east-and-north-africa/iraqi-diplomacy-has-no-voice-in-washington/

(44) Robert Satloff, Middle East Policy Planning for a Second Obama Administration, op.cit

وبصورة عامة قد لاحظنا في الآونة الأخيرة قبل وبعد أحداث الموصل إن هناك توجه عام، يوحي بعملية تضليل استراتيجي، تسعى اليها مراكز الأبحاث الأمريكية في وصف ما يحدث في العراق، وقد لاحظنا إن «هناك اتفاق شبه تام بين كل الكتّاب على وصف الحكومة العراقية بأنها مُهيمنٌ عليها من قبل الشيعة، والقصد من ذلك هو استفزاز وإثارة السنة والأكراد لتوفير المبررات الكافية للمطالبة بالأقاليم والمطالبة بصلاحيات أكثر على حساب الحكومة المركزية، الأمر الذي يمهد لتقسيم وتجزئة العراق».

من هنا تبرز أهمية تفعيل دور أكبر لجماعات ضغط عراقية أو أمريكية مؤيدة للعراق من اجل تحسين صورة العراق وإيصال وجهة نظر معينة في الكثير من القضايا السياسية والاقتصادية والعسكرية التي ترتبط بالولايات المتحدة ويتأثر بها العراق. فعندما يسعى العراق إلى طلب أو شراء أو عقد صفقة مع الولايات المتحدة، لا يمكن أن تمر هذه الصفقة دون أن تمر على جماعات الضغط، وهذه الجماعات بدورها ربما تعترض أو تؤيد لهذه الصفقة بحسب مصالح الدول التي تمولها، وفي ضل غياب دعم العراق لجماعات ضغط تؤيد أو تنقل مواقفه إلى صناع القرار في الولايات المتحدة سيجعل السياسية الأمريكية تجاهه عرضة لآراء الغير من الدول أو عرضة لمصالح الدول الأخرى، وبذلك فان العلاقات مع الولايات المتحدة سوف لن ترتقي إلى المستوى الذي يرنو إليه العراق بموجب اتفاقية الإطار الاستراتيجي وستكون علاقته رمادية وبها لا يستطيع العراق أن يوظف المواقف الأمريكية لصالحه في أحيان كثيرة.